

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٢٥

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد خوليو هيرايث إسبانيا..... (إسبانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-00244(A)



* 1 8 0 0 2 4 4 *

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعلنُ افتتاح الجلسة العامة ١٤٢٥ لمؤتمر نزع السلاح.

أصحاب السعادة، الزملاء الموقرين، السيدة كاسبرسن، السيدات والسادة، أرحب بكم مرة أخرى في قاعة المجلس. وكما أُعلن هذا الصباح، سنستأنف مناقشتنا الرسمية العامة وفق قائمة المتكلمين ذاتها؛ وبعد ذلك سيُعقد اجتماع للفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، برئاسة السفير لين.

ويوجد الآن ١٤ وفداً على القائمة، منهم اثنان طلبا هذا الصباح ممارسة حقهما في الرد على أن تتاح لهما الفرصة لذلك في نهاية الجلسة العامة بمجرد الانتهاء من قائمة المتكلمين. وتضم القائمة حالياً البرازيل، شيلي، الاتحاد الروسي، الصين، فنلندا، بولندا، تركيا، باكستان، إسرائيل، النرويج، بلغاريا، اليابان، تليها كما ذكرت المملكة المتحدة والولايات المتحدة لممارسة حق الرد. وقد أُضيفت هولندا أيضاً إلى القائمة.

ومن دون المزيد من التأخير، أعطي الكلمة الآن لوفد البرازيل.

السيد كلابوخار مارتينغو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لكم تعاون البرازيل الكامل مع مساعيكم. واسمحوا لي أيضاً أن أقدم لكم تعازي بلدي إلى بلدكم، وإلى فنلندا أيضاً، في أعقاب الهجمات الإرهابية البشعة التي وقعت الأسبوع الماضي.

السيد الرئيس، إن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المكرس حصراً لمفاوضات نزع السلاح - وهو عنصر أساسي في آلية نزع السلاح التي وضعتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ومع ذلك، وباعتبارها بلداً ملتزماً بنجاح المؤتمر ومقتنعاً بأهميته في التغلب على التحديات الراهنة أمام السلام والازدهار العالميين، لا يسع البرازيل إلا أن تكرر الإعراب عن الشعور العام بالإحباط بسبب عدم وفاء المؤتمر على الأرجح بولايته التفاوضية لعام آخر. وفي هذا الصدد، فإننا نثني على عمل رئيس الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً وميسريه، الذين قبلوا "المهمة المستحيلة" - كما اعتبرها السفير لين - المتمثلة في محاولة تيسير اتفاق بشأن برنامج عمل. ونأمل أن تثمر جهودهم العام القادم، ونحث جميع الوفود على العمل من أجل تحقيق هذه الغاية.

إن الجمود الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح يشير إلى إجهاد مؤسسي، وهو ما يهدد المنظمة في وقت تشتد فيه الحاجة إليها. فالأزمة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية هي تذكيرة قوية بتكاليف الفشل في كبح جماح سباق التسلح النووي. وفي هذا الصدد، أهابت البرازيل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تمثل على نحو كامل للقرارات الواجبة التطبيق الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبأن تشارك على نحو فاعل في استئناف المفاوضات. ونكرر الإعراب عن دعمنا لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي ولا نشجع أي إجراء من شأنه أن يزيد من تصعيد التوترات في شمال شرق آسيا.

ونرى أن من الملائم إجراء نوع من إعادة التقييم للأدوات التي يستخدمها المؤتمر. فهناك حاجة إلى تغيير الثقافة التي تعتبر فيها قاعدة توافق الآراء حقاً - يكاد يكون تلقائياً - للنقض. ومع ذكر ذلك، فإننا لا نقصد وفداً بعينه، بل نشير إلى ما يبدو لنا فهماً خاطئاً، وإن كان سائداً، بأن الحاجة إلى توافق الآراء تعني وضع الحدود وليس التلاقي.

ومن هذا المنطلق، ترحب البرازيل بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، الذي اختتم أعماله في حزيران/يونيه الماضي. ودعا التقرير النهائي الدورة الاستثنائية الرابعة إلى استعراض أداء آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بغية تعزيزها والحفاظ على أهميتها وزيادة فعاليتها. ويعد ذلك فرصة لإعادة تقييم هيكل المناقشات في مؤتمر نزع السلاح وأساليب عمله. ونحث جميع الدول على المساهمة في عقد الدورة الاستثنائية في وقت مبكر.

وتعتقد البرازيل أن نزع السلاح النووي يجب أن يظل أولوية المؤتمر الأول. وقد أدى القيام مؤخراً بإبرام معاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية إلى وضع نموذج جديد عن الأسلحة النووية وفتح أفق قانوني وسياسي نسعى لبلوغه. كما أن التسليم بملاءمة هذه المبادرة، التي اعتمدها حوالي ضعف عدد الدول التي تشكل عضوية مؤتمر نزع السلاح، يمثل أهمية فائقة للمؤتمر من أجل إعادة التواصل مع الحقائق السياسية المعاصرة.

وتدعم البرازيل بدء المفاوضات بشأن معاهدة عن المواد الانشطارية، حيث نعتبرها تدبيراً فعالاً لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالمية معاهدة حظر الألغام. ويجب على أي معاهدة من هذا القبيل أن تتناول بشكل أو بآخر مسألة المخزونات القائمة. والمعاهدة التي تهمل هذا الجانب لن يكون لها انعكاس على نزع السلاح النووي ولن تفي بولاية المؤتمر. وفي هذا الخصوص، تشارك البرازيل بفاعلية في أعمال فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١ وتأمل أن يُفضي إلى عناصر جديدة تيسر التوصل إلى اتفاق بشأن بدء المفاوضات.

وتدعم البرازيل أيضاً التفاوض على معاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويمكن لمشروع المعاهدة الصيني - الروسي أن يشكل نقطة انطلاق لهذه المفاوضات التي من المؤكد أن تعقيدها سيتطلب عملاً مكثفاً من جانب المؤتمر. ولكننا لا نعتقد أن هذا البند أو أي بند غيره من بنود جدول الأعمال يجوز استغلاله كشرط مسبق للتوصل إلى اتفاق بشأن مسائل أخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد البرازيل على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لوفد شيلي.

السيد لاغوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، إن وفد بلدي يتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ويتمنى لكم كل النجاح في تحمل هذه المسؤولية المعقدة. والملاحظات الملهمة التي أدليت بها هذا الصبح تؤكد استعدادكم لتحقيق الأهداف السامية لرئاستكم وعزمكم على ذلك.

ونعبر بدورنا عن تعازينا لبلدكم، إسبانيا، وإلى فنلندا، فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية الأخيرة التي ندينها بقوة.

السيد الرئيس، نود أن نغتني هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الوضع الخطير في شبه الجزيرة الكورية الناجم عن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدائم التحدي والمتمثل في برنامجها النووي والخاص بالقذائف التسيارية اللذين يهددان ليس فقط المنطقة الجغرافية بل أيضاً المجتمع الدولي بأسره. ومن ثم فإننا نحيب بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن هذا الموقف ونحث كل الأطراف المعنية على إظهار الاعتدال في مواقفها ولهجتها بهدف التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

ولقد استمع وفد بلدي باهتمام بالغ لتعليقات الوفود الأخرى بشأن مؤتمر التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وكانت شيلي مشاركاً فاعلاً في تلك العملية التاريخية، وهي ترحب باعتماد المعاهدة في ٧ تموز/يوليه. وبما أننا لا نريد أن نستنفد صبر الزملاء هنا في المؤتمر - إذ استمعنا بالفعل إلى كثير من الكلام بشأن هذا الموضوع - ونظراً لأن سفير النمسا قد قدم عرضاً شاملاً لهذه المسألة، وهو عرض يحظى بتأييدنا، فإنني أود فحسب أن أذكر ثلاثة أسباب لاعتبارنا أن هذا الصك يمثل حدثاً ذا أهمية تاريخية كبرى.

أولاً، إن هذه المعاهدة هي أول معاهدة لنزع السلاح يتم التفاوض بشأنها في هذا المجال منذ أكثر من عقدين. وثانياً، فإن المعاهدة تملأ فراغاً قانونياً: فأسلحة الدمار الشامل الآن ليست غير شرعية فقط، بل هي أيضاً غير قانونية. وفضلاً عن ذلك، وفي سياق أعم، يتعين النظر إلى هذا التفاوض الناجح على أنه بلورة لتعددية الأطراف الديمقراطية، حيث تسنى لجميع البلدان إيصال صوتها بشأن موضوع هيمن عليه لفترة طويلة عدد قليل من الدول وإن كان لأهميته وجسامته وأثره عواقب على البشرية جمعاء.

إن القرار الذي اتخذته بعض الدول بعدم المشاركة في المفاوضات لا يقوض بأي شكل كان من شرعية المعاهدة. فبينما نفهم أنه ليس بمقدور جميع البلدان الانضمام إلى هذا الصك، اسمحوا لي أن أذكر بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعتبرها أطرافها عماد نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، لم تصل إلى حالتها الراهنة شبه العالمية إلا بعد سنوات عديدة. وفي هذا الصدد، فإننا نشاطر سفيرة جنوب أفريقيا تماماً ما عبرت عنه من أن المعاهدة صك يعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا يضعفها. وإننا نأمل بالتأكيد أن تقوم البلدان القليلة التي انتقدت المعاهدة بتوقيعها في المستقبل. ونحن ملتزمون بالعمل باجتهاد مع المجتمع المدني من أجل بلوغ هذا الهدف الذي ربما يبدو بعيداً الآن، ولكننا نعتقد أنه ذو أهمية كبرى. وهو ليس بهدف مستحيل في رأينا. فقد قيل بالفعل منذ سنوات قليلة إننا لن نتمكن أبداً من اعتماد معاهدة تحظر الأسلحة النووية، ولكننا تمكنا من ذلك. وهذا يبين أننا لا يمكن أن نتخلى عن قيمنا أو جهودنا أو هدفنا الثابت في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وأود أيضاً أن أتطرق بإيجاز إلى عمل السفير لين، سفير ميانمار، بشأن سبل المضي قدماً. ولقد شرفت، كميسر مشارك، بقيادة المناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتسعدي الإشارة إلى أنه بصرف النظر عن بعض الخلافات الهامة المتبقية من ناحية كيفية تناول الموضوع، فقد أظهرت المناقشات أن عدداً كبيراً من الوفود يشترك في نفس الهدف ذي الأولوية المتمثل في تحقيق تقدم مجدٍ بشأن هذه المسألة. ونأمل أن تساعدنا هذه الجهود على بلوغ هذا الهدف وأن تتبع الوفود نهجاً بناءً حتى يتسنى لنا اعتماد توصيات رئيس الفريق العامل.

وأخيراً، ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في الترحيب بسفيري سلوفاكيا وهولندا، وكذلك بنائبة الأمين العام الجديدة للمؤتمر، السيدة كاسبرسن. ونتمنى لهم كل التوفيق ولا يتعثر التزامهم بعمل المؤتمر ومناقشاته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد شيلي على عباراته الداعمة الرقيقة وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى الاتحاد الروسي.

السيدة كوزنيتسوا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، أرجو أن تسمح لي أولاً وقبل كل شيء بأن أتقدم باسم وفد الاتحاد الروسي بتعازينا القلبية الصادقة على الهجمات الإرهابية البغيضة التي شهدتها الأسبوع الماضي مدينتي برشلونة وكامبريلس الكتالانيتين. ونحن نشاطر الشعب الإسباني حزنه.

(تكلمت بالروسية)

أود أيضاً أن أتقدم بتعازينا الصادقة إلى وفد فنلندا في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في توركو وأسفر عن خسائر في الأرواح.

السيد الرئيس، نود أن نهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ونؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

وحيث لم يعقد المؤتمر جلسات عامة على مدى الأسابيع الأربعة الماضية، وهو ما يأسف له وفد بلدي، فقد تراكم عدد من المسائل التي نجد أننا ملزمون بالإعراب عن موقفنا منها. ومن ثم سيكون بياني طويلاً بعض الشيء.

إننا نشاطر الهدف النبيل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونحن ملتزمون تماماً بالوفاء بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فنحن نقوم منذ ثلاثة عقود، وعلى نحو ثابت، بإجراء تخفيضات كبيرة في الترسانة النووية الروسية.

وفترة الثلاثين عاماً التي ذكرتها تبين أنه ما من طريق مختصر إلى بلوغ "الصفر النووي". ولكن هذه هي الكيفية التي يُطلب إلينا بها المضي قدماً من قبل الرعاة والداعمين المتحمسين لفرض حظر على الأسلحة النووية، وبأي ثمن.

إننا لم نشارك في المؤتمر المعني بالتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. ولا نعتبر أنفسنا مقيدين بالتزامات الواردة في معاهدة حظر الأسلحة النووية ولا نعتزم التوقيع عليها. وهناك أسباب مقنعة لقرارنا هذا، وقد ذكرناها في عدد من المناسبات في اللجنة الأولى للجمعية العامة ذاتها، حيث أُخذ القرار ذو الصلة، وفي محافل دولية بارزة أخرى. ونظراً إلى تلقينا نداءات دورية متواصلة، فإننا سنحاول مرة أخرى توضيح موقفنا.

إننا لا نرى أية ثغرات قانونية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. فكل شيء منصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويجب أن تطبق أحكامها بثبات وصرامة. ونحن نعتقد أن التفاوض على معاهدة الحظر كان متعارضاً مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك خطة العمل لعام ٢٠١٠.

وقد أثبتنا عن المشاركة أيضاً لأنه، في سياق المفاوضات، اقترح اتخاذ القرارات بالتصويت، في حين أن الاتفاق على هذه المسائل الخطيرة لا يجوز التوصل إليه إلا عن طريق توافق الآراء.

وفضلاً عن ذلك، فإن الإطار المفاهيمي لعملية التفاوض كان غير مقبول بالنسبة لنا، إذ تجاهل بشكل أساسي السياق الاستراتيجي وتناول موضوع التخلص من الأسلحة النووية بمعزل عن الحقائق الموضوعية. فالخطر قد يكون ملائماً في مرحلة أكثر تقدماً من عملية نزع السلاح النووي ليكون لا رجعة فيه. وفي الظروف الراهنة، فإن هذه الخطوة سابقة لأوانها بوضوح. ونتيجة لذلك، فإن المعاهدة بصيغتها المعتمدة تضم أحكاماً عدة يمكن أن تُحدث ضرراً لا يمكن إصلاحه بنزاهة نظام عدم الانتشار النووي وقابليته للاستمرار.

ونعتقد أن محاولات حل المسائل المعقدة التي ينطوي عليها التقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق إجراء وحيد في شكل حظر فوري هي محاولات خاطئة حافلة بأوجه جدل جديدة. فالانقسام داخل المجتمع الدولي بسبب هذه المسألة لن يكون له على الأرجح أثر إيجابي على عملية نزع السلاح النووي.

إن معاهدة حظر الأسلحة التي اعتمدت في ٧ تموز/يوليه لم تسفر إلا عن تعزيز اعتقادنا بأننا اتخذنا القرار الصحيح بعدم حضور مؤتمر نيويورك. ومن جانب آخر، وبخلاف جنيف، تشهد فيينا نقاشاً جدياً بشأن وضع ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سياق الحظر، وهو ما سيؤدي حتماً إلى إثارة الجدل في المجتمع الدولي. وبعبارة أخرى، فإن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، وحتى لم يُفتح الباب للتوقيع عليها، وقد بدأ بالفعل الشعور بالآثار السلبية.

ومن جانبنا، فإننا مستعدون للمشاركة في حوار جاد بشأن نزع السلاح النووي يهدف إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيد الرئيس، أود أن أنتقل الآن إلى الوضع في شبه الجزيرة الكورية وأن أ طرح بعض النقاط التي أثارها وزارة خارجية الاتحاد الروسي في بيانها المؤرخ ١٧ آب/أغسطس.

في ٥ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) بالإجماع، مما يعبر عن قلق المجتمع الدولي بشأن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تجربة القذائف التسيارية. وستواصل روسيا الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك أحكام هذا القرار الجديد.

إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطالبة بالفعل بتنفيذ القرار على نحو تام. وتشدد الفقرة ٢٨ من القرار على التزام مجلس الأمن بإيجاد حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للوضع وعلى أهمية العمل من أجل التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. فثمة حاجة إلى أن تعمل كل الأطراف المعنية معاً وأن تشترك في حوار شامل إذا أردنا تسوية مشاكل هذه المنطقة دون الإقليمية بطريقة متكاملة.

إننا نحبب لجميع البلدان أن تمارس ضبط النفس وتبذل جهوداً حقيقية للحيلولة دون تدهور الوضع إلى "نقطة اللاعودة". وفي هذا الخصوص، فإننا نعمل أيضاً في إطار المحادثات السداسية الأطراف. وإلى جانب شركائنا الصينيين، نؤكد أنه ما من بديل لتسوية سلمية لمجموعة القضايا التي تواجهها شبه الجزيرة الكورية. ونحث جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي على دعم الأفكار المطروحة في خريطة الطريق الروسية - الصينية للتوصل إلى حل لقضايا شبه الجزيرة الكورية، التي ترد بنودها الرئيسية في البيان المشترك الصادر في ٤ تموز/يوليه عن وزارتي خارجية روسيا والصين.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتلو، نيابة عن الوفدين الروسي والصيني، البيان المشترك الصادر عن وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية ووزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن قضايا شبه الجزيرة الكورية:

إن جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي يجاوران كليهما شبه الجزيرة الكورية مباشرة، وتؤثر تطورات الوضع في تلك المنطقة على المصالح الوطنية لكلا البلدين. وستقوم الصين والاتحاد الروسي بالتنسيق على نحو وثيق لكيلا تدخرا أي جهد للدفع قدماً بحزمة حلول لقضايا شبه الجزيرة الكورية، بما يشمل المسألة النووية، بهدف تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شمال شرق آسيا. وبروح من التنسيق الاستراتيجي، تُدلي وزارتنا خارجية البلدين (المشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين") بالبيان التالي بشأن قضايا شبه الجزيرة الكورية:

يعرب الطرفان عن قلقهما البالغ بشأن عملية إطلاق القذيفة التسيارية التي أعلنت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، ويعتبران أنها تشكل انتهاكاً خطيراً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. كما يعتبران إطلاق القذيفة أمراً غير مقبول ويحثان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على أن تمتثل بشكل صارم لمقتضيات قرارات المجلس.

ويعرب الطرفان أيضاً عن قلقهما البالغ إزاء التطورات في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة المحيطة. فتصعيد التوتر السياسي والعسكري في المنطقة قد يُشعل نزاعاً مسلحاً، وهو يتطلب استجابة جماعية من المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سلمية من خلال الحوار والمشاورات. ويعارض الطرفان أي خطاب أو إجراء يرجح أن يسبب التوتر ويفاقم العداء، ويهييان بكل البلدان المعنية أن تمارس ضبط النفس وتمتنع عن الإجراءات الاستفزازية والخطاب العدواني، وأن تبدي استعداداً للمشاركة في الحوار من دون شروط مسبقة، وأن تبذل معاً جهوداً فاعلة تهدف إلى التخفيف من حدة التوتر.

وقد طرح الطرفان مبادرة مشتركة تستند إلى مبادرة "التعليق مقابل التعليق"، أي تعليق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأنشطتها النووية والمتعلقة بالقذائف وتعليق الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا للمناورات العسكرية الضخمة، ونهج "المسار المزدوج" الذي يهدف إلى تعزيز تقدم مواز في جهود نزع السلاح النووي وإنشاء آلية لتحقيق السلام في شبه الجزيرة مقترحة من الصين، إلى جانب المفهوم التدريجي المقترح من روسيا لحل قضية شبه الجزيرة الكورية.

ويوصي الطرفان بأن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قراراً سياسياً طوعياً بإعلان وقف لتجارب التفجير النووي وتجارب إطلاق القذائف التسيارية، وبأن تعلق الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا بالمثل مناوراتهما العسكرية المشتركة الواسعة النطاق. وبموازاة ذلك، يتعين أن تشرع الأطراف المتخاصمة في إجراء مفاوضات وأن تحدد المبادئ العامة التي تستند إليها علاقاتها المتبادلة، بما في ذلك عدم استعمال القوة، وعدم الاعتداء، والتعايش السلمي، والاستعداد للسعي إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، من أجل إيجاد حزمة حلول لجميع القضايا، بما يشمل المسألة النووية. وفي سياق عملية التفاوض، يتعين على الأطراف أن تعمل وفق نهج مقبول من كل منها لتعزيز إنشاء آلية للسلام والأمن لشبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا، تؤدي في نهاية المطاف إلى تطبيع العلاقات بين البلدين المعنية.

ويدعو الطرفان المجتمع الدولي إلى دعم المبادرة المذكورة أعلاه من أجل اتباع نهج واقعي في حل قضايا شبه الجزيرة الكورية.

ويؤيد الطرفان بثبات النظام الدولي لعدم الانتشار وهما ملتزمان بقوة بهدف نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ويتعين تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على نحو تام وشامل. وسيعمل الطرفان مع البلدان المعنية الأخرى على مواصلة جهودها، من خلال الحوار والتشاور، لإيجاد نهج متوازن لمعالجة شواغل جميع الأطراف.

ويكرر الطرفان الإعراب عن الحاجة إلى احترام الشواغل المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتعين على البلدان الأخرى بذل الجهود اللازمة لإعادة إطلاق المفاوضات والعمل معاً على تعزيز مناخ من السلام والثقة المتبادلة.

ويهيب الطرفان بجميع الأطراف المعنية أن تتقيد بالتزاماتها المنصوص عليها في البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وأن تستأنف عملية الحوار في أقرب فرصة ممكنة بهدف التوصل إلى تسوية شاملة لقضية شبه الجزيرة الكورية. فيتعين ألا تكون السبل العسكرية خياراً لحل قضية شبه الجزيرة الكورية.

ويدعم الطرفان شمال وجنوب شبه الجزيرة الكورية في إجراء حوار وتشاور، وإظهار حسن النوايا بشكل متبادل، وتحسين علاقاتهما، وتعزيز المصالحة والتعاون من أجل الاضطلاع بدورها الواجب في تهدئة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وإيجاد حل ملائم لقضاياها.

ويؤكد الطرفان مجدداً على الأهمية الكبيرة التي يعلقانها على حفظ التوازن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، ويشددان على أن التحالفات فيما بين البلدان المعنية يتعين ألا تضر بمصالح أطراف ثالثة. وهما يعارضان تعزيز الانتشار والوجود العسكريين في شمال شرق آسيا من قبل قوى من خارج المنطقة بذريعة مواجهة البرنامج النووي وبرنامج القذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويكرر الطرفان القول بأن نشر أنظمة دفاع المنطقة المضاد للقذائف في مراحلها النهائية على علو مرتفع (THAAD) في شمال شرق آسيا يقوض بشدة المصالح الأمنية الاستراتيجية لبلدان المنطقة، بما فيها الصين والاتحاد الروسي، ولن يسهم في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية أو في السلام والاستقرار الإقليميين.

وتعارض الصين والاتحاد الروسي نشر أنظمة THAAD ويحثان الدول المعنية على وقف وإلغاء نشرها فوراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد روسيا على عباراته الرقيقة التي وجهها إلى بلدي والرئاسة وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، يود الوفد الصيني أن يهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولن ندخر جهداً في دعمكم في عملكم.

إن الوفد الصيني يدين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في برشلونة وكامبريلس بإسبانيا؛ وفي توركو بفنلندا؛ وفي دمشق بسوريا. وتقدم بتعازينا للضحايا الأبرياء لتلك الهجمات. والحكومة الصينية على استعداد لتعزيز التعاون مع جميع الدول من أجل مكافحة الإرهاب بأشكاله كافة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بسفيري هولندا وسلوفاكيا اللذين وصلا حديثاً، ولتقديم تحياتنا الصادقة لنائبة الأمين العام الجديدة للمؤتمر، السيدة كاسبرسن.

السيد الرئيس، لقد تلت زميلتنا الروسية للتو البيان المشترك لوزيري خارجية الاتحاد الروسي والصين بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمسألة النووية. وأود أن أوجه الانتباه بشكل خاص إلى النقاط التالية في هذا الخصوص.

في ٦ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) بشأن تجارب القذائف التسيارية التي أجرتها مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويدعو هذا القرار إلى صون الاستقرار في شبه الجزيرة والمنطقة، ويشجع عملية نزع السلاح النووي فيها، ويدعم أهداف النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وهو يتسق مع روح القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس ويعبر عن الموقف الذي أجمع عليه أعضاؤه.

وفي الوقت نفسه، يشير القرار إلى أن الجزاءات يجب أن تتجنب التأثير بشكل سلبي على الأنشطة التي لا تحظرها قرارات مجلس الأمن، مثل الأنشطة والتعاون في المجال الاقتصادي، والمعونة الغذائية، والمساعدات الإنسانية. وهو يكرر الإعراب عن أهمية صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا، ويدعو للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للوضع، ويدعم استئناف المحادثات السادسة الأطراف، ويشدد على أهمية أن تتخذ كل الأطراف المعنية تدابير من أجل تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وهذا بالأساس هو مضمون قرار مجلس الأمن.

إن كل الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن يجب تنفيذها على نحو فعال وشامل وصارم من قبل جميع الأطراف. وقد عملت الصين دائماً دون كلل من أجل دفع عملية نزع السلاح النووي قدماً وتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة. ولطالما اعتبرت أن مشاكل شبه الجزيرة يجب تسويتها من خلال الحوار والتشاور.

وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح الاتحاد الروسي والصين بشكل مشترك اتفاق "التعليق مقابل التعليق" والذي بمقتضاه تعلق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنشطتها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية وتعلق الولايات المتحدة وجمهورية كوريا المناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق، بهدف نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة وإنشاء آلية للسلام فيها من خلال نهج متواز ثنائي المسار. ويتسم المقترح الصيني - الروسي المشترك بالواقعية وقابلية التطبيق، والغرض منه أن يشكل حلاً ثنائي المسار لتوفير سبل الإصلاح بشكل متزامن وشامل. ونأمل أن يجد رداً إيجابياً وأن يحظى بالدعم من الأطراف المعنية لتحقيق الانفراج والاستفادة من قنوات حل المشاكل في شبه الجزيرة الكورية، وهو ما سيتسق مع روح قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧). فالهدف الأساسي من قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) هو تهيئة الظروف لتسوية المشاكل في شبه الجزيرة من خلال القنوات الدبلوماسية. وفي هذه المرحلة، يتسم الوضع هناك بالتعقيد والحساسية. وتهيب الصين بالأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس وأقصى درجات الحذر في الأقوال والأفعال، وأن تفعل كل ما هو ممكن لتخفيف التوتر وبناء الثقة بين الأطراف، وألا تسير في نفس الطريق القديم بالاستمرار في تصعيد التوتر والتناوب في استعراض القوة.

وفيما يتعلق بمعاهدة القضاء على الأسلحة النووية وحظرها، فإن الصين، ومن اليوم الأول لحيازتها الأسلحة النووية، قد جادلت لصالح إقامة حظر شامل على الأسلحة النووية وتدميرها الكامل ونادت بذلك على نحو فاعل. ولكنها في الوقت نفسه تعتقد أن من المستحيل تحقيق هدف نزع السلاح النووي بإجراء وحيد منفرد. فمن الضروري الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي واحترام مبدأ الأمن غير المنقوص لجميع الدول. ويجب أن يكون الجهد منظماً ومتدرجاً، وأن تدعم الإجراءات موضع النظر مبدأ التشاور وتوافق الآراء. ويجب اتخاذها من خلال الآلية القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير الصين على عبارات الدعم والتضامن الرقيقة، وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لوفد فنلندا.

السيدة غريسن (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أولاً، اسمحوا لي أن أهنئكم بدوري على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم كل النجاح في هذا المسعى الهام، وبإمكانكم الثقة في أنكم ستحصلون على الدعم الكامل من الوفد الفنلندي.

إننا نعتبر مؤتمر نزع السلاح محفلاً فريداً لمفاوضات نزع السلاح. فإلى جانب مسؤوليته الخاصة في مجال نزع السلاح، فإنه يتحمل أيضاً مسؤولية أعم في تحقيق السلام والأمن العالميين. وأود أن أشكركم جميعاً على عباراتكم الرقيقة بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع في توركو الجمعة الماضية. وهي موضع تقدير صادق. واسمحوا لي أيضاً أن أتقدم بتعازينا لزملائنا الإسبان. وسنظل متحدين في مكافحة الإرهاب بدعم قيم المجتمع الديمقراطي والعادل للجميع.

وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن فنلندا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفة وطنية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لديها تاريخ من العمليات الاستفزازية لإطلاق القذائف بما يخالف العديد من قرارات مجلس الأمن المتفق عليها بالإجماع. وهذا الأمر ينبغي أن يتوقف. فبرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجالي الأسلحة والقذائف تشكل تهديداً متزايداً باطراد لمنطقتها ولقارات أخرى كذلك، بما فيها أوروبا.

ويلزم التخفيف من حدة التوتر، ويجب أن يبدأ ذلك من بيونغ يانغ. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تأخذ الرسائل الواردة من مؤتمر نزع السلاح عموماً على محمل الجد. ونهيب بكوريا الشمالية أن تعيد التفكير بشكل عاجل في استراتيجيتها من أجل منع المزيد من الآثار المدمرة على البلد.

وهذه التعليقات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت ستعتبر أكثر صلة بالأحداث الجارية منذ فترة، وتعرب فنلندا عن أسفها لعدم قيام الرئاسة الجنوب أفريقية بعقد جلسات عامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد فنلندا على عبارات التضامن والدعم، وهو ما يكرره وفد بلدي تجاه فنلندا فيما يتصل بالهجمات التي وقعت هناك، وأشكره على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لوفد تركيا.

السيد أغاجيكوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بداية اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلدي. ونتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم الرامية إلى النهوض بأعمال المؤتمر.

السيد الرئيس، لم نكن لنواجه هذا البرنامج المكثف اليوم لو كنا اغتبننا الفرصة لعقد جلسات عامة خلال الفترة الماضية. لقد كانت فترة مؤسفة ونأمل عدم تكرار هذا الأمر. ونظراً لهذا الوضع، سأختصر بياني قدر الإمكان.

إننا ندين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية المرتكبة في إسبانيا وفنلندا. ونحن نتقدم بتعازينا الصادقة لأسر من فقدوا حياتهم ونتمنى لها الصبر. وهذه الهجمات البشعة تبين مرة أخرى الوجه الوحشي للإرهاب، وهي تستهدف الإنسانية بأسرها.

لقد اختتم الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً اجتماعه بشأن بنود جدول الأعمال الأسبوع الماضي. ونود اغتنام هذه الفرصة لشكر السفير لين، سفير ميانمار، على ما بذله من جهد دون كلل من أجل التغلب على الجمود في مؤتمر نزع السلاح ونثني على عمله المتواصل بصفته رئيس الفريق العامل. وقد بينت هذه الاجتماعات مجدداً الطابع الضروري والعاجل لاستئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح.

وتدين تركيا أيضاً عمليتي إطلاق القذائف التسيارية اللتين أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يومي ٤ و ٢٨ تموز/يوليه. وبإجرائها تجربتين للقذائف التسيارية في غضون شهر واحد، فإن كوريا الشمالية تواصل انتهاكها الصارخ لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتجاهل التزاماتها الدولية.

ونُحِبُّ بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتقيد بقرارات مجلس الأمن وأن تمتنع عن القيام بأي إجراء من شأنه زيادة التصعيد في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد تركيا على بيانه ودعمه، وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أرحب بزميلينا الجديدين من هولندا وسلوفاكيا. وأرحب أيضاً بالسيدة كاسبرسن، نائبة الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. وأتطلع قدماً للعمل معهم جميعاً بشكل وثيق.

إننا نقدر الأنشطة الموضوعية التي أجراها هذا العام الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً بقيادة السفير لين، سفير ميانمار، مدعوماً باقتدار من الميسرين المشاركين، سفيري ألمانيا وبيلاروس وزميلنا من شيلي. وكان للمناقشات بشأن كل هذه البنود من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح فائدة كبيرة لتعميق فهمنا الجماعي واستكشاف الأرضيات المشتركة من أجل إحراز مزيد من التقدم. ونتطلع قدماً لاعتماد تقرير الفريق العامل مبكراً وبسلاسة.

السيد الرئيس، إننا نرحب بعقد جلسة عامة بعد فترة توقف دامت لأسابيع. ويعرب وفد بلدي عن سعادته لملاحظة أن الجلسات المنتظمة لمؤتمر نزع السلاح والمشاورات الاعتيادية مع فرادى الأعضاء وكذلك المجموعات الإقليمية قد استؤنفت. ويتيح هذا الأمر للعديد من الوفود الوطنية والمجموعات الإقليمية التي كانت بانتظار تناول قضايا هامة القيام بذلك. ونأمل ألا يقطع أي رئيس ممارسة المؤتمر المتبعة بعقد جلسة رسمية عامة واحدة على الأقل كل أسبوع، وكذلك الاجتماعات الأسبوعية للمجموعات الإقليمية، بشكل تعسفي، بل وربما بشكل لا يتوافق مع النظام الداخلي والممارسة المتبعة. وبينما نتشاطر تماماً الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فقد فوجئنا بقرار أحادي ينطوي على إهمال في مسؤوليات رئيس المؤتمر.

وعلى الرغم من كل إحباطاتنا وخيبة أملنا بشأن بطء التقدم في مؤتمر نزع السلاح وأوجه اختلافنا في الرأي، فإننا ببساطة لا يمكن أن نتخلى عن هذا المحفل. فالمؤتمر جزء حيوي لا غنى عنه من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وباعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح في العالم، وإذ يعمل بتوافق الآراء بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، يساعد مؤتمر نزع السلاح على تشكيل هيكل الأمن الدولي بأسلوب يسفر عن تحقيق الأمن المتكافئ وغير المنقوص لجميع الدول. ولنكن واضحين: إن تفكيكه ليس حلاً ولا إنجازاً، بصرف النظر عن المثالية السامية.

ونظراً للمسار الذي اتخذه النقاش هذا الصباح، أعتقد أنه من الضروري أن تكرر باكستان الإعراب عن موقفها، لذلك سأقرأ من بياننا الصادر في ٧ آب/أغسطس بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية:

إن باكستان ملتزمة بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال إبرام اتفاقية شاملة عالمية وقابلة للتحقق وغير تمييزية بشأن الأسلحة النووية. ويظل مؤتمر نزع السلاح الذي يتخذ من جنيف مقراً له، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح في العالم، المحفل الأمثل لإبرام هذه الاتفاقية.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح النووي في ١٩٧٨، قد اتفقت بتوافق الآراء على أنه في سياق اعتماد تدابير نزع السلاح، يجب أن يؤخذ في الاعتبار حق كل دولة في الأمن، وأن يكون الهدف في كل مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح هو تحقيق الأمن غير المنقوص لجميع الدول عند أقل مستوى ممكن من أوجه التسلح والقوة العسكرية.

وتعتقد باكستان أن هذا الهدف الأساسي لا يمكن تحقيقه إلا كمشروع تعاوني متفق عليه عالمياً من خلال عملية قائمة على توافق الآراء تضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يؤدي إلى تحقيق الأمن المتكافئ غير المنقوص، إن لم يكن المتزايد، لجميع الدول. فلا غنى لأي مبادرة بشأن نزع السلاح النووي عن مراعاة الاعتبارات الأمنية الحيوية لكل دولة من الدول.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتُمدت بالتصويت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في نيويورك، لم تف بهذه الشروط الأساسية، سواء من الناحية الإجرائية أو الموضوعية. فالمعاهدات التي لا تأخذ في الاعتبار بشكل كامل مصالح جميع الجهات المعنية تفشل في تحقيق أهدافها. وبالتالي فإن باكستان، مثل كل الدول الحائزة للأسلحة النووية، لم تشارك في التفاوض بشأن هذه المعاهدة ولا يمكنها الانضمام لها. ولا تعتبر باكستان نفسها مقيدة بأي التزام مكرس في هذه المعاهدة. وتشدد باكستان على أن هذه المعاهدة لا تشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي ولا تسهم في تطويره بأي شكل من الأشكال.

وتؤكد باكستان مجدداً التزامها بنزع السلاح النووي بطريقة تعزز السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

السيد الرئيس، انتقلاً إلى قضية أخرى تناولتها المداولات وتطرق إليها العديد من الوفود اليوم، رداً على تجربة القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، فقد أصدرت وزارة خارجية باكستان بياناً تعرب فيه عن قلقنا إزاء هذا الإجراء. ولكي لا نهدر الوقت، فإن النص الكامل لبياننا الواضح متاح على موقع وزارة خارجيتنا على شبكة الإنترنت. وهو يشدد على أهمية صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ويهيب بكل الأطراف المعنية أن تتبع طريق الحوار والدبلوماسية من أجل التخفيف من حدة التوتر والعمل نحو بلوغ حل شامل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير باكستان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لوفد بولندا.

السيد بروليو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم دوركم الجديد رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. ونؤكد لكم تعاوننا الكامل.

وأرجو أن تقبلوا أيضاً تعازينا الصادقة بشأن الهجمات الإرهابية الفظيعة التي وقعت في إسبانيا. وأتوجه أيضاً بعبارات التعاطف العميق إلى زملائنا الفنلنديين بعد الحدث المأساوي الذي شهدته توركو.

وأود أن أشكركم، سيادة السفير، على توزيع جدول زمني مبدئي لفترة رئاستكم وكذلك على توزيع المشروع الأول لتقرير المؤتمر مبكراً. وحيث إن هذه الوثيقة لا تزال حديثة جداً، فسنتحتاج إلى مزيد من الوقت لتحليلها، وسنزودكم بأية تعليقات بناء على طلبكم بحلول نهاية هذا الأسبوع.

ومن المؤسف أنه لم تُعقد خلال الأسابيع الأربعة الماضية أية جلسات عامة للمؤتمر. وحيث يتعين علينا جميعاً الاعتراف بأن الوضع في المؤتمر ليس جيداً وأنه وضع صعب، فإن ذلك يزيد من ضرورة مواصلة جهودنا من أجل كسر الجمود.

ونرى أن الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً له قيمة كبيرة، ونحن راضون جداً عن استنتاجاته. وهو يعتبر إنجازاً مشتركاً كبيراً اضطلع فيه السفير لين بدور قيادي إلى جانب الدعم القيم من سفراء ألمانيا وشيلي وبيلاروس. ونحن مقتنعون بأنه يتعين تسجيل النتيجة النهائية للفريق العامل على النحو الملئم كتقرير متكامل يعتمد عليه مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أضيف أن بولندا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يغطي كل شواغلنا الجديدة بشأن هذا الوضع.

وأود أن أشكر سفير هولندا على عباراته الرقيقة التي وجهها إلى بولندا بصفتها رئيس الدورة الثانية المقبلة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أؤكد لكم ولجميع الوفود أننا لن ندخر جهداً في سبيل الحفاظ على المستوى الرفيع في مواصلة هذه العملية ودفعها قدماً بنجاح.

واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بسفير سلوفاكيا الجديد في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير بولندا على عبارات الدعم الرقيقة، وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لوفد إسرائيل.

السيدة يارون (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، حيث إن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة أثناء فترة رئاستكم، أرجو أن تسمحوا لي بالإعراب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة العامة، بما يعيد مؤتمر نزع السلاح إلى أسلوب عمله الاعتيادي، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل في اضطلاكم بمهامكم.

ونود الإعراب عن حزننا للخسائر في الأرواح وعن تعازينا الصادقة لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية المروعة في إسبانيا وفنلندا.

إن إسرائيل تتمسك بالرأي القائل بأن مؤتمر نزع السلاح يظل محفلاً فريداً يضم جميع الدول الأعضاء التي يجب أن تشارك في مفاوضات عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة لكي تكون النتيجة مجدية ومرتبطة بالواقع بقوة. ونعتبر بالتالي أن من المهم للغاية أن تسير أعمال المؤتمر بشكل منظم، وفق ما يبينه نظامه الداخلي. ونظل ثابتين على اعتقادنا بأن الجلسات العامة يجب أن تظل تمثل محفلاً هاماً للدول الأعضاء من أجل تبادل الآراء وبحث سبل المضي قدماً. وفي هذا الخصوص، فإن من المؤسف أن الرئيسة السابقة للمؤتمر قد امتنعت عن عقد جلسات عامة، رغم طلبات قدمتها عدة وفود، من بينها وفد بلدي.

لقد شاركت إسرائيل في المناقشات غير الرسمية التي أجراها الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً على مدى الأسابيع الماضية، وتود أن تعرب عن شكرها للعمل الدؤوب الذي قام به السفير لين وكذلك أصدقاء الرئيس في قيادة أعمالنا. ونرى أن المناقشات التي أجريت كانت مفيدة في تحسين فهم المؤتمر لبعض التحديات التي تواجهها جميعاً في مجال تحديد الأسلحة. وقد أحطنا علماً باهتمام بالمواقف المتنوعة التي أعربت عنها الوفود خلال الاجتماع غير الرسمي الأخير الذي عقد يوم الخميس ١٧ آب/أغسطس بشأن الخيارات المختلفة للتوصيات. ويبدو لنا أنه لا يزال يلزم القيام ببعض العمل من أجل بلوغ توافق الآراء. وإسرائيل يسعدها أن نواصل مناقشاتنا حتى نصل إلى هذا التوافق في الآراء بشأن وضع برنامج عمل أو الاستمرار في شكل فريق العمل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً.

وفيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتُمدت مؤخراً، فإننا نود أن نذكر ما يلي. إن إسرائيل لم تشارك في المفاوضات التي اختُتمت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في نيويورك بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، وصوتت ضد ما اتخذته اللجنة الأولى والجمعية العامة للأمم المتحدة من قرارات متعلقة بهذه العملية. واستندت التحفظات الشديدة لإسرائيل بشأن هذه المبادرة إلى اعتبارات موضوعية وكذلك إجرائية. من الجانب الموضوعي، فإن إسرائيل يساورها القلق إزاء أمور من بينها عمليات تحديد الأسلحة/نزع السلاح التي لا تولي الاعتبار الواجب لسياق الأمن والاستقرار عند صياغة تدابير نزع السلاح. فقد تسفر هذه المساعي عن ترتيبات واتفاقات تتسبب في إعاقه، لا في تعزيز، عمليات نزع السلاح وتحقيق الأمن العالمي والإقليمي. ومن الجانب الإجرائي، فإن إسرائيل تعتقد بقوة أن هذه المفاوضات يجب أن تُجرى في المحافل المناسبة، ووفق الأنظمة الداخلية الملائمة، وهو ما من شأنه ألا يقوض اعتبارات الأمن الوطني.

ويتعين التأكيد على أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تستحدث قانوناً دولياً عريضاً متعلقاً بموضوع المعاهدة أو مضمونها، أو تسهم في تطويره، أو تشير إلى وجوده. وفضلاً عن ذلك، فإن المعاهدة لا تعبر عن قواعد قانونية تسري على الدول غير الأطراف في المعاهدة، ولا تغير بأي شكل كان من الحقوق أو الالتزامات القائمة بالنسبة للدول التي لم تنضم إليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد إسرائيل على عبارات التضامن وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى وفد النرويج.

السيدة سرفنكا (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي أولاً أن يهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

في غياب برنامج عمل موضوعي، تمنحنا الجلسات العامة فرصة تبادل الآراء والتداول بشأن المسائل المتعلقة بجدول أعمال المؤتمر. ونحن نقدر التقارير المتعلقة بالمناقشات الموضوعية التي جرت في إطار الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً في سياق المؤتمر. فهذه الحوارات تبين أن هناك عدداً من أوجه التقارب وكذلك الاختلاف. ونحن نأسف من عدم تمكن المشاورات غير الرسمية حتى الآن من تجاوز هذه الخلافات الحرجة. ولكن يجب علينا بذل الجهد من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة. وهذه من وظائف المؤتمر الهامة. فلو لم يكن هناك انقسام، كانت المهمة ستصبح أسهل بكثير طبعاً، ولربما كنا قد توصلنا إلى وضع صكوك هامة في مجال تحديد الأسلحة منذ زمن بعيد.

السيد الرئيس، اسمحوا لي في النهاية أن أكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء برنامجي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقين بالأسلحة النووية والقذائف. وقد أدنا انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقانون الدولي في مناسبات عدة. ونحن ندعم الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي لهذا الوضع. وبينما يجب على جميع الأطراف أن تسهم في تحقيق هذه الغاية، فإنه يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تظهر التزاماً صادقاً في السعي إلى حل سياسي للأزمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد النرويج على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لوفد بلغاريا.

السيدة دافيدوفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل. ونرحب أيضاً بالسيدة كاسبرسن، نائبة الأمين العام الجديدة للمؤتمر وكذلك بالمثلين الدائمين الجديدين لسلوفاكيا وهولندا.

وأضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن بالغ تعازينا للوفدين الإسباني والفنلندي على ضحايا الهجمات الإرهابية القاتلة التي وقعت الأسبوع الماضي. وأود أن أعرب عن تضامننا ودعمنا الصادقين. وأعرب أيضاً عن تعازينا وتعاطفنا مع جميع الدول الأخرى التي كان مواطنوها ضمن ضحايا تلك الهجمات.

السيد الرئيس، أود أن أدلي ببعض العبارات بشأن الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً. إننا نعرب عن تقديرنا للجهد البالغ الذي بذله السفير لين في عمل الفريق ولإرادته الصادقة في إدارة ذلك العمل نحو تحديد أرضية مشتركة من أجل وضع برنامج عمل ذي ولاية تفاوضية للمؤتمر. كما نثمن جهود أصدقاء الرئيس، ونشكرهم، حيث يسروا المناقشات بشأن المواضيع المختلفة من جدول أعمال المؤتمر: السيد بيونتينو، سفير ألمانيا؛ والسيد لاغوس من شيلي؛ والسيد أمبرازيفيتش، سفير بيلاروس. وقد زادت المناقشات من عمق الحوار بشأن قضايا رئيسية، وهي تمثل دون شك مساهمات في تحقيق فهم أفضل لمختلف المواقف والآراء وأسس التقارب الممكنة. ونود أن نرى تقرير الفريق العامل يمهّد الطريق أمام الاتفاق على برنامج عمل في العام القادم لمؤتمر نزع السلاح.

ولطالما سعت بلغاريا لاتباع موقف بناء، ونحن مستعدون لدعم أي مقترح يهدف إلى إنهاء حالة الجمود في المؤتمر ويمكنه أن يحظى بتوافق الآراء.

وأخيراً، أود أن أدلي بعبارات قليلة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن بلغاريا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وبصفة وطنية، أود الإدلاء بالملاحظات التالية. وتستند هذه الملاحظات إلى البيان الصادر عن وزارة الخارجية في ٣١ تموز/يوليه من العام الحالي، والذي لم يتمكن من تقديمه من قبل بسبب عدم انعقاد جلسات عامة.

إن بلغاريا تدين بشدة عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهذه الإجراءات، التي تشكل انتهاكاً مباشراً للعديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا تؤدي إلا إلى تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية. ونحن ما زلنا نحيب بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى نهائياً عن برنامجها النووي والخاص بالقذائف التسيارية على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وأن تمتثل تماماً لالتزاماتها الدولية، وأن تلتزم بإجراء حوار مُجدٍ وبنّاء مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل سلمي للوضع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد بلغاريا على عبارات التضامن والدعم، وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لوفد اليابان.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن وفد بلدي يهنئكم بدايةً على توليكم آخر فترات الرئاسة في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧. وأود أيضاً أن أرحب بالاستئناف النشط للجلسات العامة بعد غياب دام لشهرين. فلو كانت الجلسات قد عُقدت على النحو المقرر، لكان من الممكن تقديم وإجراء العديد من البيانات والمناقشات الموضوعية في الوقت المناسب. وأعرب عن احترامي وتطلعي لعملكم الجاد وجدول أعمالكم الثري وقيادتكم المخلصة في الشهور المقبلة. وأؤكد لكم الدعم الفائق والتعاون المستمر من وفد بلدي خلال فترة رئاستكم فيما تبقى من هذا العام وفي عام ٢٠١٨.

وأود أيضاً أن أعرب عن بالغ تعازينا وتضامننا لمن تضرروا بالهجمات الإرهابية المروعة الأسبوع الماضي. فقد شهدت منذ وصولي إلى هنا العديد من الهجمات الإرهابية. ويجب علينا أن نتحد لمكافحة هذه الأعمال المروعة.

السيد الرئيس، إنني أؤيد المواقف والبيانات التي عبر عنها وأدلى بها العديد من البلدان بشأن الإجراءات الاستفزازية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعتقد أن أكثر من ٣٠ أو ٤٠ بلداً قد أبدى قلقه بهذا الشأن، ولكنني أود أن أشير إلى نقطة إضافية وبالعلة الأهمية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، رغم النداءات القوية المتكررة من المجتمع الدولي وفي انتهاك واضح لسلسلة من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قد أجرت - وفق ما أحصيناه - ١٤ عملية إطلاق لقذائف تسيارية هذا العام وحده، من بينها عمليتنا إطلاقاً أثناء فترة غياب الجلسات العامة للمؤتمر. إن القذيفة التسيارية التي أُطلقت يوم ٢٨ تموز/يوليه قد سقطت بالقرب من هوكايدو داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان، بما يهدد أنشطتنا الخاصة بصيد الأسماك وكذلك سلامة الملاحة ويعرضهما للخطر.

وترحب اليابان بقرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧)، الذي أُخذ بالإجماع في ٥ آب/أغسطس. ويضم هذا القرار تدابير صارمة وقوية للجزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن ندين بأشد العبارات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونحثها بقوة على أن تمتثل للقرارات ذات الصلة وتنفذها بشكل فوري وكامل. وفي هذا السياق، تشدد اليابان على أهمية التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وجمهورية كوريا وكذلك مع الصين وروسيا.

ونُهب بالمجتمع الدولي بقوة أن يضاعف جهوده الرامية إلى ضمان التنفيذ المستمر والشامل والدقيق والفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بكافة السبل.

وأخيراً، أود أن أتحدث عن مؤتمر نزع السلاح. وكما ذكرت أول مرة أخذت فيها الكلمة، على ما أعتقد، فإن المؤتمر لا يزال يواجه تحديات جديدة بسبب الجمود الذي يشهده منذ عقدين. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية التي عقدت هذا العام في سياق الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً. وأعرب عن تقديري البالغ للجهود التي بذلها دون كلل السفير لين بصفته رئيس الفريق العامل من أجل الانتهاء من تقرير الفريق وكذلك لإرادته القوية وإدراكه للضرورة الملحة للنهوض بمؤتمر نزع السلاح.

وأعتقد أن الاهتمام السياسي مهم حقاً. ونظراً لأن المؤتمر يعمل باجتهد بالغ، أشعر بوجود اهتمام كبير وإرادة قوية للتركيز على المؤتمر. وفي هذا الصدد، سيلتقي وفد من البرلمان الياباني بالرئيس؛ وأعتقد أن من الجيد حقاً جذب اهتمام الساسة لمؤتمر نزع السلاح.

ومن أجل تنشيط مؤتمر نزع السلاح أو الاستحداث أو التجديد فيه، فإن من الضروري أن نقوم جميعاً بمواصلة وتعميق المناقشات التي جرت هذا العام. ولن يدخر وفد بلدي جهداً للعمل بصورة وثيقة مع جميع الوفود في هذا الاتجاه. وفي هذا الصدد، أعرب عن شكري الجزيل لقوة الأوساط المعنية بنزع السلاح في جنيف؛ ويتعين احترام ذلك، وعلينا أن نحترم هذا النوع من القوة. ومن ثم أمل في أن تتواصل المناقشات النشطة في الجلسات العامة للمؤتمر وكذلك في الفريق العامل غير الرسمي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد اليابان على عبارات التضامن والدعم الرقيقة التي وجهها لإسبانيا والرئاسة وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير هولندا.

السيد غابرييلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني سأحدث بإيجاز.

أولاً، أود أن أؤيد الآخرين في تهنئة أنيا كاسبرسن على توليها المسؤولية بصفقتها نائبة الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

ثانياً، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصفة وطنية، إضافة إلى البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. إن هولندا تدين بشدة عمليتي إطلاق القذائف اللتين أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يومي ٤ و ٢٨ تموز/يوليه. فعمليات إطلاق القذائف والتجارب النووية المستمرة التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تزعزع بشدة استقرار المنطقة وتشكل تهديداً للسلام والأمن العالميين وينبغي وقفها فوراً.

إننا نُحِبُّ بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقف استفزازاتها المستمرة وأن تشارك مجدداً في حوارٍ مجدٍ مع المجتمع الدولي. ولضمان ذلك، هناك التزام على المجتمع الدولي بالتنفيذ الكامل لنظام جزاءات على النحو الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأن هذه الجزاءات لن تكون فعالة إلا من خلال الجهود المشتركة المستمرة من الجميع.

ولهذا الغرض، تواصل هولندا العمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن خلالهما من أجل ضمان أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات موحدة وفعالة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد هولندا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لوفد بلجيكا.

السيدة مارشان (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنيكم، كما فعل زملائي، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أرحب بزميلينا من هولندا وسلوفاكيا، وكذلك بنائبة الأمين العام للمؤتمر.

واسمحوا لي أيضاً أن أعرب، باسم حكومة بلجيكا وشعبها، عن تعازينا الصادقة بشأن الهجمات الأخيرة التي شهدتها بلديكم وفنلندا. ونحن نتكاتف مع الضحايا وأسراهم.

إن وفد بلجيكا يؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي هذا الصباح، ويود أن يشدد على بضع مسائل من منظور وطني. إن بلجيكا تدين بشدة عمليتي إطلاق القذائف اللتين أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يومي ٤ و ٢٨ تموز/يوليه. إن عمليات الإطلاق العابرة للقارات هذه تشكل انتهاكاً آخر للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وباتخاذها هذه الإجراءات التي تزعزع الاستقرار إلى حد كبير، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل - بشكل مرفوض - تحدي سلطة مجلس الأمن، وتهديد الأمن الإقليمي والدولي، وتقويض جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. وتهيب بلجيكا مرة أخرى بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتنع عن أي استفزاز آخر وأن تفي بالتزاماتها الدولية بهدف تهيئة الظروف اللازمة لاستعادة الحوار.

وترى بلجيكا أنه من المؤسف عدم عقد جلسات عامة للمؤتمر في ظل الرئاسة السابقة. فمن المهم، في رأينا، أن تتاح للدول التي ترغب في التعبير عن آرائها الفرصة للقيام بذلك. ونأمل ألا تشكل هذه الممارسة سابقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد بلجيكا على دعمه وتضامنه وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لوفد هنغاريا.

السيدة كروول (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، نود أولاً أن نتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم. ونحن سعداء للغاية لعودة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل.

ثانياً، نود أن نعرب عن بالغ تعازينا بشأن الهجمات الإرهابية التي شهدتها برشلونة وتوركو.

ثالثاً، إن هنغاريا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي هذا الصباح.

رابعاً، وبشأن عدم انعقاد الجلسات العامة ودور الرئاسة، نود أن نعبر عن خيبة أملنا من عدم انعقاد جلسات عامة للمؤتمر لمدة أربعة أسابيع. ومن دون الخوض في التفاصيل القانونية لهذه المسألة، اسمحوا لي أن أكرر القول بأنه سيكون من المفيد للغاية اللجوء إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من أجل التماس المشورة القانونية في ضوء النظام الداخلي بشأن دور رئيس المؤتمر وحقوقه ومسؤولياته. إن هذا لن يغير شيئاً من الماضي، ولكنه قد يكون مفيداً في تجنب هذا الموقف في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد هنغاريا على عبارات التعازي والدعم الرقيقة، وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لوفد سلوفاكيا.

السيد سيفتشيك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بالنسبة لمسألة التجارب التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً لقذائف تسيارية، فإن سلوفاكيا تؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، ولكن اسمحو لي أن أضيف بعض الملاحظات بصفة وطنية.

إن سلوفاكيا تدين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإجرائها تجربتين أخريين لقذائف تسيارية يومي ٤ و ٢٨ تموز/يوليه. إننا نرفض بشكل قاطع هذه الأعمال غير المسؤولة والاستفزازية المتكررة من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تمثل بوضوح انتهاكاً صارخاً لالتزاماتها الدولية. وتشكل هذه الأفعال تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليين. إن سلوفاكيا ترفض بشدة وتدين بحزم مسار هذا النهج وهذه الاستفزازات، الذي تجاهلت بيونغ يانغ من خلاله بشكل صارخ ومتكرر نداءات المجتمع الدولي وشواغله.

إننا نحث بكوريا الشمالية أن تتخلى عن برنامجها للأسلحة النووية والقذائف على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ويجب عليها أن توقف كل الأنشطة ذات الصلة وأن تمتثل لجميع التزاماتها الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد سلوفاكيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة ممارسةً لحق الرد.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، سأتكلم بإيجاز. إن رئيسة وفد جنوب أفريقيا تجادل في استخدامي تعبير "النفاق" بشأن بيانها في وقت سابق صباح اليوم. أعتقد أن التحسّر على عدم وجود برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، عندما لم تعقدي - كرئيسة - أية مشاورات بشأن برنامج العمل هذا، هو نفاق. وبالمثل، فإن القول بأن الدول يتعين ألا تختار بشكل انتقائي بين المحافل المتعددة الأطراف - عندما اخترت بوضوح، مرة أخرى، كرئيسة بما ينطوي عليه ذلك من مسؤوليات، ألا تعقدي جلسات عامة للمؤتمر استجابة للعديد من الطلبات للقيام بذلك - هو أيضاً نفاق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد المملكة المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة ممارسةً لحق الرد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعذر عن أخذ الكلمة ولكن لا بد أن أقول إنني قد صُدمت صراحةً باللهجة غير الدبلوماسية على الإطلاق التي استخدمتها سفيرة جنوب أفريقيا هذا الصباح وكانت موجهة إلى نظيري من المملكة المتحدة. إن استخدام لهجة من ذلك النوع في هذه القاعة يعد في رأيي غير لائق ولا يسفر إلا عن توسيع وتعميق الانقسامات القائمة بالفعل فيها. وأمل ألا يتكرر استخدام هذه اللهجة لأنها لا تؤدي - بصراحة - إلا إلى زيادة الفجوة بيننا.

إن جميع الحكومات التي تولت في السابق منصب الرئيس في هذه القاعة، باستثناء واحدة، وبصرف النظر عن درجة الإحباط من وتيرة نزع السلاح النووي، قد وجدت مع ذلك طريقة للاضطلاع بمسؤولياتها الرئاسية سعياً إلى وضع برنامج عمل. ذلك لأنها تأخذ المسؤولية بجدية ولم تحاول استخدامها رئاستها لتعزيز هدف سياسي بعيد المنال. إن رفض عقد جلسات عامة يعد صفة لهذه الهيئة وأعضائها، وحكومة بلدي لن تقبل ذلك.

فبدلاً من تعطيل انعقاد المؤتمر وأعماله، هناك الخيار المتمثل في أن تمارس دولة ما بمفردها الحق في عدم المشاركة في هيئة تشعر أنها لا تضطلع بالولاية المطلوبة.

وإذا سمحت لي، أود أن أنتقل إلى التعليقات التي أدلى بها ممثلو الوفدين الروسي والصيني بشأن ما يسمى مقترح "التجميد مقابل التجميد". إن هذا المقترح يُنشئ للأسف تكافؤاً خادعاً بين دول تشارك في مناورات مشروعة للدفاع عن النفس وكانت تفعل ذلك لسنوات عديدة، ونظام انتهك أساساً عدداً لا يُحصى من قرارات مجلس الأمن بشأن برنامجيه المحظورين النووي والخاص بالقذائف التسيارية. فذلك تكافؤ خادع لا يمكن أن نقبله ولن نقبله.

السيد الرئيس، سأتوقف عند هذه النقطة، ولكنني متأكد من أنه سيكون لدي المزيد لقله بشأن كوريا الشمالية في الجلسات العامة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد الولايات المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لجمهورية كوريا ممارسة حق الرد.

السيدة سيو إيون - جي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، لقد طلبت أخذ الكلمة رداً على بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن ما سمعته من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو مجرد تكرار للتهديد المعتاد بالاستمرار في بناء قدرتها النووية واستخدامها فعلاً، مما يعني أنها ستواصل خرق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي اتخذها المجتمع الدولي بالإجماع. وأحث وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة التفكير فيما سمعته هنا في مؤتمر نزع السلاح. فإن مسؤوليتنا الرئيسية، كأعضاء مسؤولين في المؤتمر، هي احترام القواعد والقوانين التي يتفق عليها المجتمع الدولي بشكل مشترك. وما من ذريعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لخرق الاتفاقات أو التزاماتها الرسمية.

وفيما يتعلق بالمناورات العسكرية المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة، حسبما ذكر بالفعل وفد الولايات المتحدة، فإنها تُجرى سنوياً ومنذ عقود عدة في مواجهة التهديد العسكري الواضح والقائم من كوريا الشمالية، وهي ذات طابع دفاعي. كما أن هذه المناورات تُجرى بشكل شفاف، ومع إخطار مسبق إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحت مراقبة لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة.

ومن ثم، فإنه لا يوجد تكافؤ في هذا الصدد، فمن المفروض بدايةً ربط وقف الاستفزازات غير المشروعة لكوريا الشمالية بوقف المناورة السنوية المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة، التي تتسم بالتوجه الدفاعي والشفافية وتُجرى وفقاً للقانون الدولي.

وبإيجاز، فإننا نؤيد القول بأن مسألة برنامجي كوريا الشمالية النووي والخاص بالقذائف يلزم تسويتها في نهاية المطاف بأسلوب سلمي ودبلوماسي. ومع ذلك، يتعين أن تأخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاعتبار أن باب الحوار يظل مفتوحاً متى اختارت التخلي عن أسلحتها النووية واتخاذ القرار الصحيح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد جمهورية كوريا. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين ممارسة حق الرد.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، رداً على ملاحظات سفير الولايات المتحدة وممثل جمهورية كوريا بشأن مقترح "التجميد مقابل التجميد" الذي اقترحه الصين، أود فقط القول إننا لا نوجد تكافؤاً بين أي شيء. إننا نقدم فحسب مقترحاً لتيسير الحوار والحد من التوتر. فنحن بحاجة إلى نقطة بداية لنطلق الحوار فعلاً. فإذا كان لديهما أفكاراً أخرى أفضل من ذلك، فليتفضلا بطرحها لكي ندرسها. ونحن منفتحون أمام كل أنواع المقترحات، بصرف النظر عن مسألة التكافؤ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد الصين. وأعطي الكلمة الآن لوفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممارسةً لحق الرد.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، كلما أجرت الولايات المتحدة مناورات على حرب نووية في كوريا الجنوبية، فإنها تُظهرها - وهي مناورة سنوية - على أنها ذات توجه دفاعي من أجل مواجهة التهديد المزعوم من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حتى إزاء الشواغل الجدية للبلدان مجاورة. فهذا مجرد عذر خادع لتحويل اللائمة عن الوضع المتوتر في شبه الجزيرة الكورية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتبرير خطتهم العدوانية للحرب.

وللتوضيح مرة أخرى، فإن السبب الرئيسي للوضع الراهن في شبه الجزيرة الكورية هو السياسة العدائية للولايات المتحدة والتهديدات النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكن بعض البلدان - التي أدلت اليوم ببيانات في هذه القاعة - تطرح الحجة البثية بأن تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية سببه التجارب النووية وتطوير القذائف من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن التدابير الدفاعية التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي تهديد للعالم.

إن خطوات الدفاع عن النفس التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا علاقة لها بأمنهم. فتلك البلدان تتحيز للسياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهادفة إلى خنقها بأي ثمن. فإن كانت هذه البلدان مهتمة حقاً بالوضع الراهن في شبه الجزيرة الكورية، فعليها أن تحث الولايات المتحدة على التخلي عن سياستها العدائية وتهديداتها النووية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل السبب الرئيسي للتوتر، عوضاً عن أخذ موقف متحيز، وهو ما لا يساعد على تهدئة التوتر.

إنني أتساءل عن كيفية رد فعل هذه البلدان إذا تعرضت لتهديد ولاستفزازات عسكرية بشكل مباشر ودائم من بلد يمتلك ترسانة نووية ضخمة. كما ينتابني الفضول لمعرفة ما إذا كانت هذه البلدان ستجلس مكتوفة الأيدي إذا أجرى خصمها مناورات عسكرية واسعة النطاق تهدف إلى إجراء هجوم نووي مفاجئ على مرمى حجر من أراضيها.

لقد ذكر العديد من الوفود في هذه القاعة القرارات الصادرة مؤخراً عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الجزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد ذكرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضوح في مناسبات عدة أنها لم تعترف أبداً بقرارات مجلس الأمن ضدها وأنها ترفضها بشكل قاطع لأنها نتاج المعايير المزدوجة التي يستعملها المجلس بتلاعب من الولايات المتحدة.

إن على الولايات المتحدة أن تفهم بوضوح أن التهديدات والضغط العسكري لا تمثل إلا زخماً يدفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقدر أكبر نحو تطوير الردع النووي وتعزيزه. وننصح اليابان ألا تثير ضجة بشأن تدابير الدفاع عن النفس التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستغلالها كمبرر لطموحها في التسلح. ويتعين على كوريا الجنوبية أن تغير اتجاه سياستها في الاعتماد على قوى خارجية وأن تطالب بوقف الولايات المتحدة لمناوراتها العسكرية وسحب قواتها من كوريا الجنوبية. وكوريا الجنوبية ليست مؤهلة للحديث عن المسألة النووية، لأنها مسألة يتعين تسويتها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالحوار الذي ذكرته كوريا الجنوبية، فإن ما يتحدثون عنه من حوار وضغط أمران متعارضان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه.

هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ أرى أن وفد إيران يرغب في ذلك.

السيد حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم - مثل المتكلمين السابقين - على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتعهد لكم بتعاون وفد بلدي خلال فترة رئاستكم.

ونحن أيضاً ندين بأشد العبارات العمل الإرهابي الذي شهده بلدكم ونعرب عن تعازينا للضحايا. كما نعرب أيضاً عن تعازينا لفنلندا عن الهجوم الإرهابي الأخير.

وأود أيضاً، في سياق كلمتي، أن أرحب بسفيري هولندا وسلوفاكيا الجديدين.

ونظراً لالتزامات أخرى، لم أتمكن من حضور الجدل الذي حدث في وقت سابق اليوم بشأن عقد الجلسات العامة، ولكنني استمعت بعناية للبيانات التي أدلى بها وشعرت بأن من واجبي الإدلاء ببعض تعليقات وفد بلدي في هذا الصدد.

فيما يتعلق بعقد الجلسات العامة، فإن فهمنا هو أن النظام الداخلي - وخاصة فيما يتعلق بدور الرئيس - يفيد بأن للرئيس هامشاً من الامتياز الرئاسي إلى درجة تمكنه من تقدير الوضع الراهن والاختلافات القائمة بين الوفود فيما يخص إمكانية عقد الجلسات أو الدعوة خلافاً لذلك إلى عقد جلسات طارئة.

ومع ذلك، فإننا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح عانى من الاستقطاب على مدى عشرين عاماً. فقد انحرفنا في التفاوض على تحديد ما سنتفاوض بشأنه فيما يتعلق ببرنامج العمل. والتدخل في هذا الجدل بشأن النظام الداخلي أو العمل بسبل أخرى على الإدارة التفصيلية لدور الرئيس لن يكون ذا فائدة كبيرة. ومن ثم، نعتقد أن على جميع الزملاء التحلي بضبط النفس وعدم إحداث المزيد من الاستقطاب في المؤتمر بناء على تفسيرات مختلفة للنظام الداخلي.

وكما نعرف، فإن جنوب أفريقيا - الرئيس السابق - بلد ذو سمعة عظيمة في ممارسة نزع السلاح النووي، ونحن نعلم إلى أي مدى كان إصرارها على السعي إلى نزع السلاح النووي في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نفهم أن الامتياز الذي مارسه خلال رئاستها استند إلى فهم أن مؤتمر نزع السلاح - فيما يتعلق بنزع السلاح النووي أو غيره من القضايا - يعاني من الاستقطاب. وقد رأينا أيضاً خلال فترات رئاسة سابقة، أنه رغم عقد جلسة عامة، فإن الرؤساء لم يجروا أية مشاورات بسبب تقييدهم للسياق وللخلافات بين الوفود.

ونرى أنه يتعين علينا ألا نحول هذه المسألة إلى قضية كبيرة لزيادة الاستقطاب في المؤتمر أو نجعلها موضع مزيد من التنازع. فالسبب الرئيسي لوجود مؤتمر نزع السلاح هو نزع السلاح النووي. وفي نيويورك، بذل وفد بلدي جهداً كبيراً للتوصل إلى قرار من شأنه إيجاد هيئة تستند إلى توافق الآراء. وللأسف، فإن هذا الجهد لم ينجح، وكانت النتيجة هي الإحباط في مؤتمر انتهى بشكل مختلف. ونأسف بشدة لعقد المؤتمر بشكل لم يمكن الدول حائزة الأسلحة النووية من المشاركة.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر، فقد أعربنا بالفعل عن موقفنا أثناء النقاش. وقد سعدنا جداً بأننا أجرينا خلال رئاسة السفير لين، سفير ميانمار، وفي غياب أية جلسة عامة، مناقشات معمقة بشأن مجموعة متنوعة من القضايا في المؤتمر أدت إلى زيادة فهم المواقف المختلفة. وبالتالي، كما قلت، يتعين ألا نجعل هذه المسألة تتسبب في المزيد من الاستقطاب في المؤتمر، لأنه عانى بالفعل من الاستقطاب على مدى عشرين عاماً، من حيث المضمون.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد إيران على بيانه وعلى عبارات التضامن والعزاء الرقيقة التي وجهها لإسبانيا وللرئاسة.

هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة. لا يبدو الأمر كذلك. أطلب الآن إلى الأمانة أن تعلن عن بعض النقاط.

السيدة ماركوغليانو (أمينة مؤتمر نزع السلاح بالنيابة) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، لقد طلبت الأمانة الكلمة لإبلاغ الوفود بأن تنقيح الكتاب الأصفر قد صدر وهو متاح في مشكاة البريد الخاصة بكل وفد في الطابق الأول، إلى اليمين من قاعة المجلس مباشرة. وفي الوقت نفسه، فإننا نشجعكم على إفراغ الصناديق بما أنكم ستذهبون إلى هناك لأخذ الكتاب الأصفر.

ونرغب أيضاً في إبلاغكم بأن دائرة الأمن والسلامة بمكتب الأمم المتحدة في جنيف ستعقد تدريباً أمنياً في قاعة المجلس وأمامها يوم ٢٩ آب/أغسطس، الساعة ٩/٠٠. ومن المقرر أن ينتهي هذا التدريب الساعة ٩/٤٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): كما ذكر في وقت سابق، فإنه في نهاية الجزء الرسمي من جلستنا، وبعد استراحة قصيرة، سيعقد الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً جلسة غير رسمية يرأسها السفير لين القدير. وفيما يتعلق بجلساتنا العامة المقبلة، ستُخطر الوفود في الوقت المناسب بإمكانية عقد جلسة عامة يوم الجمعة القادم الموافق ٢٥ آب/أغسطس، الساعة ١٠/٠٠ في قاعة المجلس. وستُبلغكم الأمانة بهذا الاحتمال في أقرب وقت ممكن. وإن لم تُعقد هذه الجلسة، ستكون الجلسة العامة القادمة في ٢٩ آب/أغسطس، الساعة ١٠/٠٠. وبهذا نختتم أعمالنا اليوم. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.